مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

استطلاع رأي المواطن الكويتي حول القضية الإسكانية في دولة الكويت

دراسة ميدانية

إعداد
د. فيصل أبو صليب
د. سالم المطوع
يوسف العبد الرزاق
أسماء العلي

سلسلة دراسات قياس اتجاهات الرأي العام
(٧)

الكويت - نوفمبر ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

استطلاع رأي المواطن الكويتي حول القضية الإسكانية في دولة الكويت

دراسة ميدانية

إعـــــداد
د. فيصل أبو صليب
د. سالم المطوع
يوسف العبد الرزاق
أسماء العلي

سلسلة دراسات قياس اتجاهات الرأي العام
(٧)

الكويت - نوفمبر ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١م

تأسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية** في جامعة الكويت في عام ١٩٩٤، كمركز بحثي يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة دراسات قياس اتجاهات الرأي العام**». حيث تسعى هذه السلسلة من الدراسات الميدانية إلى قياس اتجاهات الرأي العام الكويتي والخليجي تجاه مختلف القضايا المحلية والإقليمية والدولية التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية. وتهدف هذه الدراسات المسحية والإحصائية إلى تزويد صناع القرار في دولة الكويت بتوجهات الرأي العام بصورة علمية موضوعية ومحايدة، ما يسهم في تحسين جودة عملية اتخاذ القرار بالشكل الذي يخدم المصلحة العامة.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

د. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

تقديم:

انطلاقًا من دور مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في الرصد الدوري لاتجاهات الرأي العام الكويتي تجاه مختلف القضايا، تسعى هذه الدراسة الميدانية التي أُجريت خلال الفترة من (٣٠ سبتمبر إلى ١٤ أكتوبر ٢٠٢١)، إلى استطلاع رأي المواطن الكويتي حول القضية الإسكانية في دولة الكويت.

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أسباب المشكلة الإسكانية في دولة الكويت وسُبُل علاجها، باستخدام عدة متغيرات ديموغرافية: (الجنس والعمر والمستوى التعليمي ومنطقة السكن)، كما تهدف الدراسة إلى تزويد متخذ القرار بنتائج الدراسة وتوصياتها بما يُساهم في تجسير العلاقة بين المواطن ومتخذ القرار.

الفهرس	رقم الصفحة

- تقديم..... ٩
- ملخـص..... ١٣
- مقدمـة..... ١٥
- منهـج الدراسـة وعينتهـا وأداتهـا ١٥
- التحليـل الإحصائـي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسـة..... ١٧
- الخلاصـة..... ٢٥

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى استطلاع رأي المواطن الكويتي حول القضية الإسكانية في دولة الكويت وشملت عينة الدراسة (٦٥٦) مواطنًا ومواطنة. وخلصت الدراسة إلى أن(١٢٣,١٪) من أفراد العينة يعتقدون بأن أهم أسباب المشكلة الإسكانية في الكويت يعود إلى توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية، في حين جاء عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية بالمرتبة الثانية بنسبة(٢١,٣٪)، ثمَّ ضعف التشريعات المختصة بالقضية الإسكانية بالمرتبة الثالثة بنسبة(١٨,٢٪)، وجاء قصور مساهمة القطاع الخاص بالمرتبة الرابعة بنسبة(٩,٩٪) ، ثمَّ عدم أولوية القضية الإسكانية لدى الحكومة بالمرتبة الخامسة بنسبة(٩,١٪)، وندرة المعروض من الأراضي السكنية بنسبة (٨,٥٪)، ثمَّ قلة السيولة المالية لدى الحكومة بنسبة(٦,٦٪) وأخيرًا زيادة عدد المواطنين في دولة الكويت بنسبة (٣,٣٪).

شكل (١)
ملخص رسم بياني لنتائج الدراسة

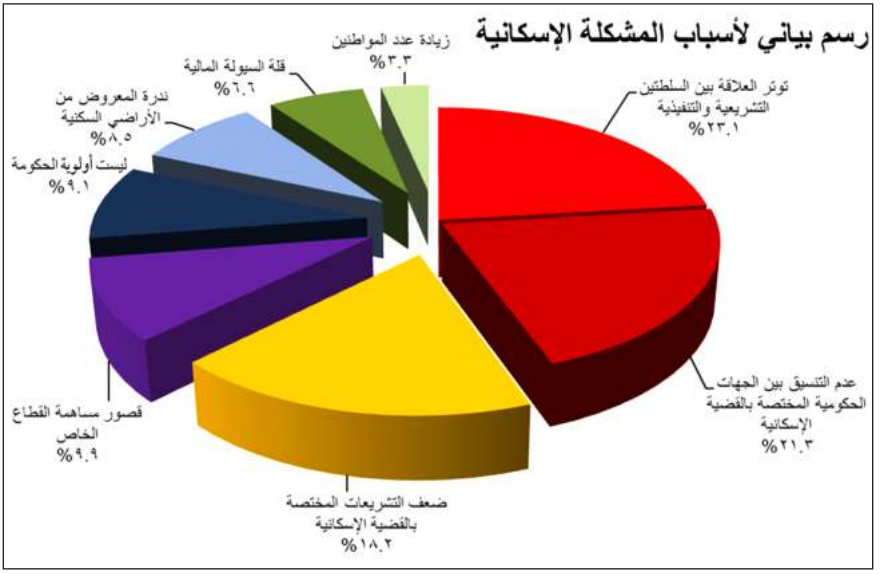

وتوصلت نتائج الدراسة ـ بحسب المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة: (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، منطقة السكن) إلى أن توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية حصل على الترتيب الأول في كل المتغيرات الديموغرافية، وكذلك عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية حصل على المركز الثاني في جميع المتغيرات الديموغرافية، وكذلك وجد أن ضعف التشريعات المختصة بالقضية الإسكانية حصل على المرتبة الثالثة في جميع المتغيرات الديموغرافية.

مقدمة:

سعت الدراسة إلى استطلاع آراء المواطن الكويتي حول أسباب المشكلة الإسكانية في دولة الكويت. وقد أُجريت الدراسة بإشراف د. فيصل أبوصليب مدير المركز، ومن فريق عمل مكوَّن من د. سالم المطوع رئيس قسم إعداد الدراسات المستقبلية والاستراتيجية في المركز، ويوسف العبد الرزاق رئيس قسم قياس اتجاهات الرأي العام في المركز، وأسماء العلي من قسم قياس اتجاهات الرأي العام.

منهج الدراسة وعينتها وأداتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتكوَّن مجتمع الدراسة من جميع المواطنين في دولة الكويت، في حين اُختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، وبلغ حجمها(٧١٧) فردًا، واستُبعد منهم(٦١) مشاركًا لعدم توفر الشروط الواجبة في إجاباتهم على استبانة الدراسة؛ ليكون العدد النهائي هو(٦٥٦) فردًا.

واعتمدت الدراسة على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات؛ لأنها الأداة الأنسب لطبيعة الدراسة المسحية التي تتعلَّق بالحصول على معلومات حول موضوع الاستطلاع، وقد صممت الاستبانة بما يحقق هدف الدراسة، وهو قياس رأي المواطن الكويتي حول القضية الإسكانية في دولة الكويت.

واشتملت الاستبانة على الأسئلة الرئيسة المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية التالية:

- الجنس: (ذكر، أنثى).
- العمر:(٣٥ سنة وأقل، أكبر من ٣٥ سنة).
- المستوى التعليمي: (ثانوي فأقل، دبلوم وجامعي وما فوق).
- منطقة السكن: (محافظة حولي، محافظة العاصمة، محافظة مبارك الكبير، محافظة الأحمدي، محافظة الفروانية، محافظة الجهراء)، وضمت الاستبانة عبارة واحدة وهي:

«ما أهم أسباب المشكلة الإسكانية في دولة الكويت؟».

وفيها يتم اختيار أسباب المشكلة الإسكانية بوضع علامة (✓) على الاختيار المطلوب ويُمكن اختيار أكثر من سبب، وتحسب درجة واحدة على كل اختيار والاختيارات هي كالتالي:

١- عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية.

٢- ضعف التشريعات المختصة بالقضية الإسكانية.

٣- المشكلة الإسكانية ليست أولوية لدى الحكومة.

٤- ندرة المعروض من الأراضي السكنية.

٥- قلة السيولة المالية لدى الحكومة.

٦- قصور مساهمة القطاع الخاص.

٧- زيادة عدد المواطنين في دولة الكويت.

٨- توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية.

واستخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك لإجراء المعالجة الإحصائية بغرض تحليل البيانات التي جمعت عن طريق الاستبانة.

التحليل الإحصائي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:

١- متغير الجنس:

شكل (٢)
الوصف الإحصائي لمتغير الجنس لأفراد عينة الدراسة.

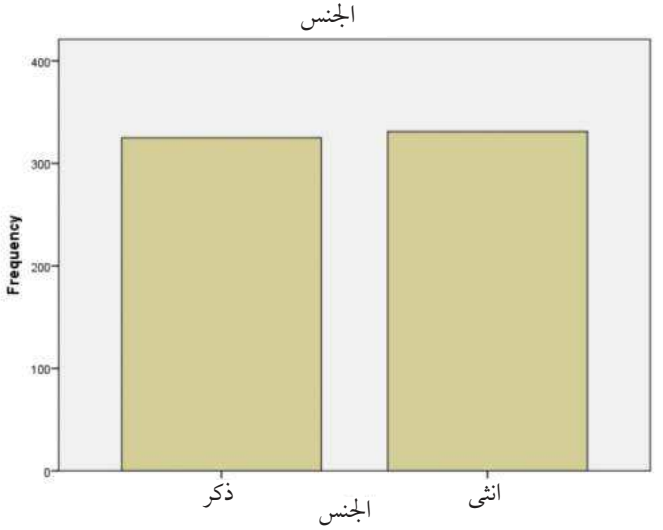

يوضح الشكل (٢) البيانات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة من حيث متغير الجنس؛ حيث بلغ عدد الذكور (٣٢٥) بنسبة ٤٩,٥٪ من أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث (٣٣١) بنسبة ٥٠,٥٪ من أفراد العينة.

٢. متغير العمر:

شكل (٣)
الوصف الإحصائي لمتغير العمر لأفراد عينة الدراسة.

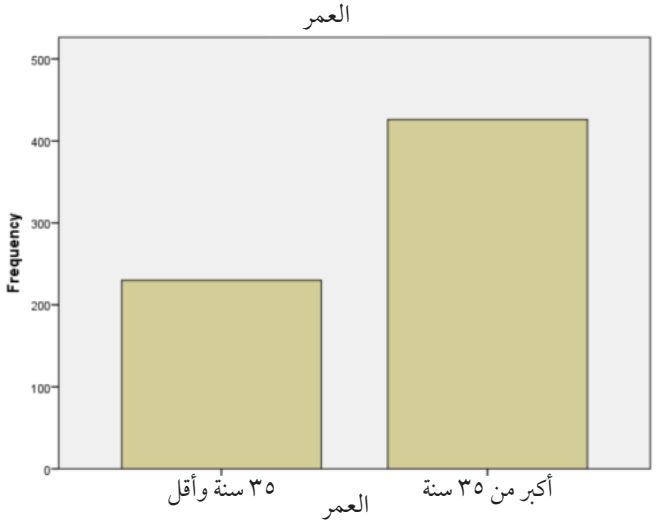

يوضح الشكل (٣) البيانات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة من حيث متغير العمر؛ حيث بلغ من عدد أعمارهم ٣٥ سنة وأقل (٢٣٠) فردًا بنسبة ٣٥,١٪ من أفراد العينة، في حين بلغ أكبر من ٣٥ سنة (٤٢٦) فردًا بنسبة ٦٤,٩٪ من أفراد العينة.

٣. متغير المستوى التعليمي:

شكل (٤)
الوصف الإحصائي لمتغير المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة

يوضح الشكل (٤) البيانات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي؛ حيث بلغ من حصل على مؤهل علمي ثانوي فأقل (١٠١) فرد بنسبة ١٥,٤٪ من أفراد العينة، في حين بلغ من حصل على مؤهل علمي دبلوم وجامعي وما فوق (٥٥٥) فرد بنسبة ٨٤,٦٪ من أفراد العينة.

٤. متغير منطقة السكن:

شكل (٥)
الوصف الإحصائي لمتغير منطقة السكن لأفراد عينة الدراسة.

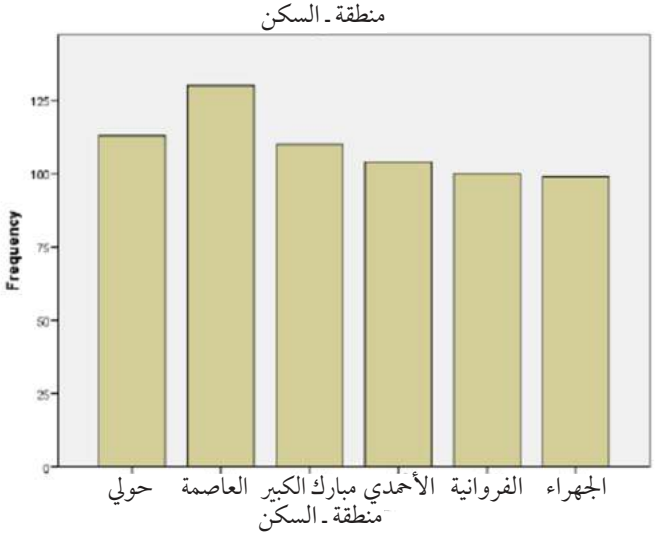

ويوضح الشكل رقم (٥) البيانات الإحصائية لمتغير محل الإقامة لأفراد عينة الدراسة؛ حيث بلغ عدد الأفراد في محافظة العاصمة (١٣٠) فردًا بنسبة ١٩,٨٪، ومحافظة حولي بلغ عدد أفرادها (١١٣) فردًا بنسبة ١٧,٢٪، ومحافظة مبارك الكبير بلغ عدد أفرادها (١١٠) أفرادٍ بنسبة ١٦,٨٪، ومحافظة الأحمدي بلغ عدد أفرادها (١٠٤) أفرادٍ بنسبة ١٥,٩٪، ومحافظة الفروانية بلغ عدد أفرادها (١٠٠) فردٍ بنسبة ١٥,٢٪، وأخيرًا محافظة الجهراء فبلغ عدد أفرادها (٩٩) فردًا بنسبة ١٥,١٪.

نتائج الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية:

أولًا - متغير الجنس:

جدول (١)
ترتيب أسباب المشكلة الإسكانية وفق متغير الجنس

ترتيب الأسباب	N=٣٢٥ الذكور	٪	N=٣٣١ الإناث	٪
١	توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية	٢٣,١٪	توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية	٢٣,٢٪
٢	عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية	٢١٪	عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية	٢١,٥٪
٣	ضعف التشريعات المختصة بالقضية الإسكانية	١٧,٩٪	ضعف التشريعات المختصة بالقضية الإسكانية	١٨,٦٪
٤	قصور مساهمة القطاع الخاص	١١,٣٪	المشكلة الإسكانية ليست أولوية لدى الحكومة	١٠,١٪
٥	المشكلة الإسكانية ليست أولوية لدى الحكومة	٨,١٪	ندرة المعروض من الأراضي السكنية	٩٪
٦	ندرة المعروض من الأراضي السكنية	٧,٨٪	قصور مساهمة القطاع الخاص	٨,٧٪
٧	قلة السيولة المالية لدى الحكومة	٧,٥٪	قلة السيولة المالية لدى الحكومة	٥,٨٪
٨	زيادة عدد المواطنين في دولة الكويت	٣,٣٪	زيادة عدد المواطنين في دولة الكويت	٣,٢٪

ثانيًا - متغير العمر:

جدول (٢)
ترتيب أسباب المشكلة الإسكانية وفق متغير العمر

ترتيب الأسباب	N=٢٣٠ ٣٥ سنة وأقل	٪	N=٤٢٦ أكبر من ٣٥ سنة	٪
١	توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية	٢٢,٦٪	توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية	٢٣,٤٪
٢	عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية	٢٠,٩٪	عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية	٢١,٥٪
٣	ضعف التشريعات المختصة بالقضية الإسكانية	١٧٪	ضعف التشريعات المختصة بالقضية الإسكانية	١٩٪
٤	المشكلة الإسكانية ليست أولوية لدى الحكومة	١١,٩٪	قصور مساهمة القطاع الخاص	١١,١٪
٥	ندرة المعروض من الأراضي السكنية	١٠,٧٪	قلة السيولة المالية لدى الحكومة	٧,٧٪
٦	قصور مساهمة القطاع الخاص	٨٪	المشكلة الإسكانية ليست أولوية لدى الحكومة	٧,٥٪
٧	قلة السيولة المالية لدى الحكومة	٤,٧٪	ندرة المعروض من الأراضي السكنية	٧,٢٪
٨	زيادة عدد المواطنين في دولة الكويت	٤,٢٪	زيادة عدد المواطنين في دولة الكويت	٢,٧٪

ثالثًا - متغير المؤهل العلمي:

جدول (٣)
ترتيب أسباب المشكلة الإسكانية وفق متغير المؤهل العلمي

ترتيب الأسباب	N=١٠١ ثانوي فأقل	٪	N=٥٥٥ دبلوم وجامعي ومافوق	٪
١	توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية	٢١,٨٪	توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية	٢٣,٤٪
٢	عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية	٢٠,١٪	عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية	٢١,٥٪
٣	ضعف التشريعات المختصة بالقضية الإسكانية	١٧,٧٪	ضعف التشريعات المختصة بالقضية الإسكانية	١٨,٣٪
٤	ندرة المعروض من الأراضي السكنية	١٠,٩٪	قصور مساهمة القطاع الخاص	١٠,٢٪
٥	المشكلة الإسكانية ليست أولوية لدى الحكومة	١٠,٤٪	المشكلة الإسكانية ليست أولوية لدى الحكومة	٨,٩٪
٦	قصور مساهمة القطاع الخاص	٨,٥٪	ندرة المعروض من الأراضي السكنية	٨٪
٧	زيادة عدد المواطنين في دولة الكويت	٥,٦٪	قلة السيولة المالية لدى الحكومة	٦,٩٪
٨	قلة السيولة المالية لدى الحكومة	٤,٩٪	زيادة عدد المواطنين في دولة الكويت	٢,٨٪

رابعـًا - متغير منطقة السكن:

جدول (٤)
ترتيب أسباب المشكلة الإسكانية وفق منطقة السكن.

م	العاصمة N=١٣٠	٪	حولي N=١١٣	٪	مبارك الكبير N=١١٠	٪	الأحمدي N=١٠٤	٪	الفروانية N=١٠٠	٪	الجهراء N=٩٩	٪
١	توتر العلاقة	٢٢,٧٪	توتر العلاقة	٢٢,١٪	توتر العلاقة	٢٤,٧٪	توتر العلاقة	٢٤٪	توتر العلاقة	٢٢,٧٪	توتر العلاقة	٢٣٪
٢	عدم التنسيق	٢٠,٦٪	عدم التنسيق	٢٠,٨٪	عدم التنسيق	٢٣,٢٪	عدم التنسيق	٢٣٪	عدم التنسيق	٢٠,١٪	عدم التنسيق	٢٠,٤٪
٣	ضعف التشريعات	١٧,٥٪	ضعف التشريعات	١٩٪	ضعف التشريعات	١٨,٩٪	ضعف التشريعات	١٩,١٪	ضعف التشريعات	١٨,٣٪	ضعف التشريعات	١٦,٩٪
٤	قصور مساهمة القطاع الخاص	١٢٪	قصور مساهمة القطاع الخاص	١١,٩٪	ليست أولوية	١٠,٨٪	قصور مساهمة القطاع الخاص	٩,٨٪	قصور مساهمة القطاع الخاص	١٠,٤٪	ليست أولوية	١٢,٦٪
٥	ندرة الأراضي	٨,٤٪	ندرة الأراضي	٨,٧٪	ندرة الأراضي	٩,٢٪	ندرة الأراضي	٨,٨٪	ليست أولوية	١٠,٢٪	ندرة الأراضي	٨,٦٪
٦	قلة السيولة	٨٪	قلة السيولة	٧,٤٪	قصور مساهمة القطاع الخاص	٧,١٪	ليست أولوية	٨,٣٪	ندرة الأراضي	٧,٢٪	قصور مساهمة القطاع الخاص	٧,٦٪
٧	ليست أولوية	٧,٦٪	زيادة عدد المواطنين	٣,٤٪	قلة السيولة	٧,٣٪	زيادة عدد المواطنين	٢,٤٪	قلة السيولة	٧,٢٪	قلة السيولة	٤,٦٪
٨	زيادة عدد المواطنين	٣,٢٪	ليست أولوية	٧,٦٪	زيادة عدد المواطنين	٣,٤٪	قلة السيولة	٦,١٪	زيادة عدد المواطنين	٣,٩٪	زيادة عدد المواطنين	٤,٥٪

الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة الميدانية استطلاع رأي المواطن الكويتي تجاه أسباب ظهور المشكلة الإسكانية في دولة الكويت. وكشفت الدراسة بأن السبب الأول وراء ظهور المشكلة الإسكانية لدى أفراد عينة الدراسة يرجع إلى (**توتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية**). كما جاء (**عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة بالقضية الإسكانية**) في المرتبة الثانية كعامل رئيس وراء بروز المشكلة الإسكانية في دولة الكويت، في حين احتل عامل (**ضعف التشريعات المتعلقة بالقضية الإسكانية**) في المرتبة الثالثة، و(**قصور مشاركة القطاع الخاص**) في المرتبة الرابعة، كما يرى أفراد العينة بأن سبب (**عدم أولوية القضية الإسكانية لدى الحكومة**) يأتي في المرتبة الخامسة في سلم أسباب ظهور المشكلة الإسكانية، في حين جاء عامل (**ندرة المعروض من الأراضي السكنية**) في المرتبة السادسة، و(**قلة السيولة المالية لدى الحكومة**) في المرتبة السابعة، و(**زيادة عدد المواطنين في دولة الكويت**) في المرتبة الثامنة والأخيرة.

وتوصي الدراسة بضرورة إبعاد ملف القضية الإسكانية عن الخلافات السياسية بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية لما لهذه القضية من أولوية لدى المواطن الكويتي وتأثير مباشر في حياته المعيشية، كما أن لاستمرار ظهور هذه المشكلة الإسكانية تداعيات ونتائج خطيرة على الأمن الوطني الكويتي بأبعاده الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

كما تقترح الدراسة تشكيل لجنة تابعة بشكل مباشر لسمو رئيس مجلس الوزراء تتكوَّن من «البلدية والأشغال والرعاية الإسكانية والدفاع والكهرباء والنفط وأي جهة أُخرى لها علاقة بالقضية الإسكانية». ويكون الغرض من تشكيل هذه اللجنة اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضية الإسكانية بشكل فوري وبعيدًا عن البيروقراطية والدورة المستندية.

كما توصي الدراسة أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية بضرورة تشريع القوانين اللازمة لوضع حلول جذرية للمشكلة الإسكانية، مثل دراسة اقتراح توفير وحدات سكنية مؤقتة تكون ملك للدولة ويتم توفيرها للمواطن بمجرد تقديمه للرعاية الإسكانية، وتحديد أسعار الإيجار بناءً على مساحة العقار بالمتر. وتوصي الدراسة بضرورة تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تقديم الخدمات الإسكانية للمواطن.

وتقترح الدراسة ضرورة تحرير المزيد من الأراضي المملوكة للدولة للمساهمة في وضع حلول للمشكلة الإسكانية وتلبية احتياجات المواطنين المتعلقة بالسكن. كما توصي الدراسة بضرورة وضع التدابير المالية اللازمة لتوفير السيولة المالية المطلوبة لتلبية احتياجات مشروعات الرعاية الإسكانية.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية